العرب
السبت 2019/12/21
السنة 42 العدد 11565

قطر تروّج للتقارب مع السعودية نظريا وتبتعد عنها عمليا

المشاركة القطرية في قمّة كوالالمبور ترتقي إلى مرتبة مؤامرة ضد الرياض

ازدواجية الأدوار والمواقف التي تمارسها قطر وتطبّقها عمليا من خلال احتفاظها بعلاقات بين أطراف متضادّة على غرار طهران وواشنطن، لا يمكن أن تقبل بها المملكة العربية السعودية، التي وإن أظهرت مرونة في فتح الباب أمام الدوحة لإثبات حسن نواياها والرجوع عن أخطائها والعودة مجدّدا إلى الحاضنة الخليجية، إلاّ أنّها لن تقبل بأي حال من الأحوال أن تكون قطر بمثابة "حصان طروادة" لتركيا وإيران داخل البيت الخليجي.

كوالالمبور – سقطت قطر في تناقض صارخ عندما سرّعت من تقاربها مع إيران وتركيا، في ذات الفترة التي كانت تروّج خلالها لكسر الجليد في علاقاتها مع السعودية وقطع خطوات باتجاه المصالحة معها.

واستغلّت قطر مشاركة رئيس وزرائها الشيخ عبدالله بن ناصر آل ثاني في القمّة الخليجية التي عقدت الأسبوع الماضي في العاصمة السعودية الرياض، وكذلك الزيارة السرية التي قام بها وزير خارجيتها الشيخ محمّد بن عبدالرحمن آل ثاني إلى المملكة، للترويج لحدوث انفراجة في الأزمة القطرية المترتّبة عن مقاطعة أربع دول لها بسبب دعمها للإرهاب وتهديدها للاستقرار في المنطقة.

وقال وزير الخارجية القطري في وقت سابق إنّ المحادثات الجارية مع السعودية "كسرت الجمود"، مضيفا "هناك تقدّم.. وبدأنا التواصل مع السعوديين".

أنور قرقاش

هل بالإمكان أن ينهض العالم الإسلامي بغياب بلاد الحرمين

وكان واضحا لمتابعي الشأن الخليجي محاولة الدوحة الترويج لتصدّع جبهة الدول الأربع المقاطعة لها؛ السعودية والإمارات ومصر والبحرين، من خلال تركيزها في الترويج لجهود حلّ الأزمة، على الرياض دون باقي العواصم الثلاث الأخرى.

واعتبر محلّلو الشؤون الخليجية أنّ ازدياد وتيرة التنسيق والتواصل القطري مع كلّ من تركيا وإيران في هذه الفترة بالذات كشف بشكل عملي أنّ ما روّجت له قطر من تقارب مع السعودية لم يكن أكثر من عمل دعائي.

واعتبر هؤلاء أن مشاركة قطر إلى جانب تركيا وإيران في القمة التي احتضنتها العاصمة الماليزية كوالالمبور، أسقط بشكل نهائي الدعاية القطرية بشأن التقارب مع السعودية، ذلك أن تلك القمّة ارتقت إلى مستوى مؤامرة على الرياض، حيث كان الهدف منها انتزاع زعامة العالم الإسلامي من السعودية بإنشاء نواة لهيكل إسلامي موازٍ لمنظمة التعاون الإسلامي التي تديرها السعودية وتحتضن مقرها، وهو ما فهمته كلّ من باكستان وإندونيسيا حيث غابت إسلام آباد عن القمّة، بينما خفضت جاكرتا من مشاركتها فيها.

وفي إشارة غير مباشرة لقمّة كوالالمبور، تساءل وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش "هل بالإمكان أن ينهض العالم الإسلامي بغياب الحضور العربي؟ وهل ينهض بغياب بلاد الحرمين الشريفين والأزهر الشريف؟"، ليجيب في تغريدة على تويتر "الإجابة الواضحة هي النفي، فالاستقطاب والتفريق والتحزب لم يكن أبدا الحل، ولن يكون".

وتعيش قطر بسبب إصرارها على ربط علاقات مع جماعات متشدّدة وتنظيمات إرهابية وبفعل اتباعها سياسات مضادة لمصالح دول المنطقة واستقرارها، حالة من العزلة عن محيطها الخليجي والعربي المباشر، ما دفعها للبحث عن حاضنة بديلة لدى كلّ من إيران وتركيا اللتين تجاهران بعداء صريح للمملكة العربية السعودية.

ويحذّر مراقبون من أنّ الدوحة بتوجهّها منفردة نحو بلدين يفوقانها حجما وقدرات في كل المجالات، تتيح لأنقرة وطهران مجال استغلالها ماديا وتوظيفها سياسيا خصوصا في عملية شقّ الصف الخليجي والعربي، وحتى الإسلامي.

ولم يفوّت الرئيس الإيراني حسن روحاني فرصة قمة كوالالمبور لتوجيه رسائل سياسية إلى السعودية عبر قطر مفادها أنّ بلاده نجحت في استقطاب الدوحة وضمها إلى محورها.

وقال روحاني خلال محادثات أجراها، الخميس، مع أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني إنّ "العلاقات بين طهران والدوحة تتطور باستمرار، ووقفنا ونقف إلى جانب دولة قطر، وندين أي ضغوط أو قيود تمارس ضد هذا البلد"، وذلك في إشارة إلى مقاطعة الدول الأربع لقطر.

وشدد روحاني على أنّ "بإمكان البلدين العمل عن كثب في مجالات مختلفة"، مضيفا أن "إيران وقطر يجب أن تنتهزا الفرصة لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية".

ومن الجانب القطري وصف الشيخ تميم علاقات بلاده بإيران بأنّها "علاقات خاصة، وينبغي أن يكون هناك المزيد من التنسيق بين البلدين نظرا للأوضاع التي تمر بها المنطقة"، مثنيا على موقف إيران من المقاطعة المفروضة على قطر، قائلا "نحن نثمن موقف إيران ولن ننسى ذلك".

وبحسب مراقبين فإنّ ازدواجية الأدوار والمواقف التي تطبّقها الدوحة من خلال جمعها بين علاقات وثيقة مع دول كبرى على رأسها الولايات المتحدة إلى جانب احتفاظها بعلاقات جيّدة مع إيران في مقابل ذلك، لن تكون مقبولة لدى المملكة العربية السعودية التي تأتي في مقدّمة دول المنطقة المناهضة للسياسات الإيرانية والمخططات التركية في الإقليم.

أردوغان يدافع عن شراء والدة أمير قطر أرضا في تركيا

كوالالمبور –دافع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن قيام والدة أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني بشراء قطعة أرض في تركيا، معربا عن استغرابه من الاعتراضات التي أبدتها أوساط تركية للعملية.

وكان أردوغان يردّ بذلك على الضجّة التي أثيرت بعد رواج خبر بشأن قيام الشيخة موزا بنت ناصر بشراء قطعة أرض بمحاذاة مشروع قناة إسطنبول الجديدة.

وأثيرت الضجة في وسائل الإعلام وعلى مواقع التواصل الاجتماعي من قبل أتراك اعتبروا بيع أراض للأجانب عنوان أزمة مالية خانقة وتفريطا في سيادة البلاد.

وكشفت تلك الضجة عن وجود "تحسّس" لدى فئة واسعة من الأتراك من قطر ذات السمعة السيئة في مجال دعم الإرهاب والتشدّد، وذلك على عكس الموقف الرسمي التركي الذي يصنّف الدوحة كحليف موثوق.

وقال الرئيس التركي في تصريح للصحافيين أدلى به في ختام "القمة الإسلامية" التي استضافتها ماليزيا، "سمعت أقاويل عن شراء والدة أمير قطر لأرض في تركيا، لذا وجب توجيه السؤال للذين يصدحون بتلك الأقاويل؛ هل أُخذ أي دعم من الدولة لشراء الأرض. وهل هناك أي مانع قانوني لشراء والدة أمير قطر أصولا ثابتة في تركيا".

وتساءل "لو جاء من يُدعى جورج أو هانس مثلا، وقام بنفس الأمر، لما كنا رأينا أصواتا تخرج لتنتقد ذلك، فلماذا ينزعجون عندما تقوم والدة أمير قطر بذلك".

واستدل الرئيس التركي بقيام أمير قطر نفسه بشراء أرض في تركيا، قائلا "كان أمير قطر قد اشترى بالفعل أرضا في تركيا..."، معلّقا بالقول "هذا أمر طبيعي، فدولة مثل إسبانيا تبيع أراضي لأناس ورجال أعمال ورؤساء دول من مختلف أنحاء العالم، وكذلك الأمر في الولايات المتحدة وألمانيا".

مرجعية النجف تتسلّم زمام مبادرة البحث عن حلول لأزمة النظام العراقي

بغداد – تزداد المرجعية الشيعية العليا في العراق انخراطا في الشأن السياسي في ظلّ حالة الفوضى والارتباك التي تسود أركان النظام القائم وعجز الطبقة السياسية القائدة له عن إيجاد مخرج من الأزمة الخانقة الناجمة عن أكبر موجة احتجاجات تشهدها البلاد منذ قيام هذا النظام قبل نحو ست عشرة سنة.

وعدا عن استخدام القمع الشديد في مواجهة المحتجّين، لم تستطع الأحزاب الحاكمة في العراق إنجاز أي خطوة سياسية تنفس الاحتقان وتدفع باتجاه حلّ الأزمة، حتّى أن تلك الأحزاب عجزت عن تقديم مرشّح بديل يسدّ الفراغ الناجم عن استقالة رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي، كما عجزت عن التوافق بشأن تمرير قانون انتخابي مقبول من المحتجّين ويمكن على أساسه إجراء انتخابات مبكّرة.

وإزاء هذا الوضع استلم المرجع الشيعي علي السيستاني زمام مبادرة البحث عن حلول ومحاولة استخدام مكانته الدينية لتمريرها وفرضها على الفرقاء الشيعة القادة الرئيسيين للدولة.

وأصبحت خطب السيستاني التي يلقيها من النجف ممثله عبدالمهدي الكربلائي، تبتعد أسبوعا بعد آخر عن طابع الوعظ والإرشاد الديني وتقترب أكثر فأكثر من البيانات السياسية.

ودعا السيستاني، الجمعة، إلى إجراء انتخابات مبكرة، لـ"نزع فتيل الأزمة وتجنيب البلاد الفوضى والاقتتال الداخلي".

وقال في خطبته "أقرب الطرق وأسلمها للخروج من الأزمة الراهنة وتفادي الذهاب إلى المجهول أو الفوضى أو الاقتتال الداخلي، هو الرجوع إلى الشعب بإجراء انتخابات مبكرة".

وأضاف أنه ينبغي تشريع قانون منصف للانتخابات، وتشكيل مفوضية مستقلة لإجرائها، ووضع آلية مراقبة فاعلة على جميع مراحل عملها تسمح باستعادة الثقة بالعملية الانتخابية. وأشار إلى الخلافات بين الكتل النيابية بشأن بعض بنود مشروع قانون الانتخابات البرلمانية والتي تحول دون تشريعه.

وأقرّت الأحزاب الممثلة في البرلمان العراقي بمبدأ وجوب إقرار قانون انتخابي عادل لكنّها فشلت في تطبيق ذلك عمليا حين وجدت أنّ القانون المنشود يتناقض مع مصالحها وينتقص من سيطرتها على الدولة ومقدّراتها.

وأفضت مداولات مطوّلة تحت قبّة البرلمان واتصالات سياسية مكثّفة خارجه إلى إرجاء النظر في إقرار قانون جديد للانتخابات بسبب خلافات حول فقرتين أساسيتين في مشروع القانون المقترح.

وتتعلق الفقرة الأولى بحق الترشح الفردي لجميع العراقيين، من دون شرط الانضمام إلى أي حزب، فيما تنص الثانية على أن لكل مقعد في البرلمان دائرة انتخابية واحدة.

ولا يسمح قانون الانتخابات النافذ في العراق بالترشح الفردي، كما ينص على أن المحافظة هي دائرة انتخابية واحدة، حتى إذا كانت تضم عشرات المقاعد، ما يضمن للأحزاب مرور جميع نواب البرلمان عبرها، فضلا عن حاجة المرشحين لهذه الأحزاب كي تمول حملاتهم الدعائية التي يجب أن تغطي المساحة الكلية للدائرة التي يترشحون عنها، إذ في العادة لا يملك هؤلاء المال الكافي، الذي تملك الأحزاب بكثرة، بجانب النفوذ والسلطة أحيانا.

ويقول خبراء في العمليات الانتخابية إن تشريع قانون انتخابات يتضمن هاتين الفقرتين، يعني كنس الجزء الأكبر من أحزاب السلطة الحاكمة في العراق حاليا، التي كونت قوتها عبر عمليات انتخابية مشوهة تعتمد على نظام القائمة الحزبية المغلقة والمفتوحة للمرشحين، فيما تكون المحافظة دائرة واحدة لجميع المقاعد المخصصة لها، ما يفسر تكرار فوز الأحزاب نفسها خلال الانتخابات المتكررة التي شهدتها البلاد منذ 2005.

وشدد السيستاني على "ضرورة الإسراع في إقرار قانون الانتخابات وأن يكون منسجما مع تطلعات الناخبين، يقرّبهم من ممثليهم، ويرعى حرمة أصواتهم ولا يسمح بالالتفاف عليها". وحذّر بالقول، إنّ "إقرار قانون لا يكون بهذه الصفة لن يساعد على تجاوز الأزمة الحالية".

وحث على التنافس في الانتخابات بعيدا عن "الانتماءات المناطقية أو العشائرية أو المذهبية للمرشحين بل بالنظر إلى ما يتصفون به من كفاءة ومؤهلات".

وبشأن الحكومة المرتقبة التي ستخلف حكومة عادل عبدالمهدي، عبر السيستاني عن أمله بـ"ألّا يتأخر طويلا تشكيل الحكومة الجديدة، التي لا بد من أن تكون حكومة غير جدلية".

وأوضح أنه على الحكومة الجديدة أن تستجيب لاستحقاقات المرحلة الراهنة، وتتمكن من استعادة هيبة الدولة وتهدئة الأوضاع، وإجراء الانتخابات القادمة في أجواء مطمئنة بعيدة عن التدخلات الخارجية". كما عبّر السيستاني عن قلقه من استمرار تعرض النشطاء في الاحتجاجات إلى الاغتيال والتهديد والخطف.

وأجبر المحتجون حكومة عادل عبد المهدي على الاستقالة مطلع ديسمبر الجاري، ويصرون على رحيل ومحاسبة كل النخبة السياسية المتهمة بالفساد وهدر أموال الدولة، والتي تحكم منذ عام 2003.

وينظر متابعون للشأن العراقي إلى مرجعية النجف باعتبارها غير منفصلة عن النظام القائم في البلاد على حكم الأحزاب الدينية، ويعتبرون أنّ ما تدلي به في الشأن السياسي يعكس دور الأبوّة الذي تضطلع به إزاء ذلك النظام والذي يقتضي منها حمايته.

مكانة دينية في خدمة نظام سياسي

> خطب السيستاني تبتعد أسبوعا بعد آخر عن طابع الوعظ والإرشاد الديني وتقترب أكثر فأكثر من صبغة البيانات السياسية

وقال نائب سابق بمجلس النواب العراقي إنّ ما ورد في خطبة المرجعية هذا الأسبوع من انحياز لمطالب المتحجين بشأن الانتخابات المبكّرة والقانون الانتخابي العادل وترشيح شخصية مقبولة لدى الشارع لترؤس مجلس الوزراء، يصبّ في النهاية في باب حماية النظام من السقوط.

وشبّه ذات المتحدّث الذي طلب عدم الكشف عن اسمه انخراط المرجعية المتزايد في الشأن السياسي، بما كان صدر عنها سنة 2014 عندما غزا تنظيم داعش ثلث مساحة العراق وهدّد العاصمة بغداد، وعجزت حكومة نوري المالكي عن صدّه في ظل انهيار القوات المسلّحة، فأصدر السيستاني فتوى دينية تحت مسمّى الجهاد الكفائي تشكّل على أساسها في وقت قياسي "جيش" رديف من المتطوّعين ومن عناصر الميليشيات عرف بالحشد الشعبي، لتسجّل المرجعية بذلك أكبر سابقة في إنقاذ النظام من الانهيار.